Journal of Contemporary Maqasid Studies Vol. 4 No. 2 (2025) https://doi.org/10.31098/jcms.v4i2.168

Check for updates

Short Communication

مقاصد السنّة بين النظر والتطبيق: حوار علمي مع أستاذ متميّز في دراسات الحديث

Realizing the Objectives of the Sunnah: A Scholarly Dialogue with A Distinguished Professor of Hadith

Maqāṣid al-Sunnah bayna al-Naẓar wa al-Taṭbīq: Ḥiwār ʿIlmī maʿa Ustādh Mutamayyiz fī Dirāsāt al-Ḥadīth

Jamila Tilout*
Al-Qaraouiyine University, Morocco

Received: March 23, 2025	Revised: June 3, 2025	Accepted: September 15, 2025	Online: December 31, 2025

Abstract

Professor Dr. Mohamed Nasiri is a Professor of Higher Education at Al-Qarawiyyin University and holds a PhD. He serves as a Professor of Hadith and its Sciences at Dar al-Hadith al-Hassania, where he is also a member of the Scientific Research and Curriculum Development Committee. He has authored numerous published works, including books and peer-reviewed articles. Additionally, he is a member of the Scientific Committee for the Mohammed VI Platform for Holy Hadith (Hadith Ash-Sharif) and the Scientific Committee responsible for delivering Hadith lessons on the Mohammed VI Holy Quran TV Channel and Radio. Professor Dr. Nasiri is a member of various research institutions specializing in Hadith and Seerah. He is an expert in quality assurance and development frameworks, holds a Certificate in University Pedagogy, and serves on promotion jury committees at numerous national and international universities. He acts as a peer reviewer for several scientific journals and centers, holds numbers of *ijazahs* in Hadith narration, and is a visiting professor at a number of national and international universities. This interview critically examines the contemporary crisis in understanding the Prophetic tradition, advocating for a shift from a purely text-centric approach (*Riwayah*) to a functional, objective-based methodology (*Dirayah/Maqasid*). Prof. Dr. Mohamed Nasiri argues that the distinction between "Hadith" (the report) and "Sunnah" (the normative model) is essential for realizing the Quran's legislative intent. Drawing upon the legal theory of Al-Shatibi, the dialogue emphasizes the necessity of Contextualization (*Tahqiq al-Manat*), arguing that isolating texts from their systemic jurisprudential frameworks leads to fragmented and erroneous applications. Central to this proposed methodology is the activation of the theory of Prophetic Dispositions (*Tasarrufat al-Nabawiyya*)—distinguishing between the Prophet's actions as a universal legislator versus his temporal actions as a political leader or judge. Furthermore, the discussion posits that modern social sciences must be integrated into Hadith scholarship to diagnose contemporary reality accurately, ensuring that the application of the Sunnah achieves its higher objectives of public welfare (*Maslahah*) rather than becoming a static historical artifact.

Interview was conducted by Dr. Jamila Talout, Co Editor-in-Chief of the *Journal of Contemporary Maqasid Studies*.

Keywords: *Tahqiq al-Manat; maqāṣid al-sharīʿah; maqasid al-sunnah*

Copyright Holder:
© Jamila. (2025)
Corresponding author's email: jamila.tilout19@gmail.com

This Article is Licensed Under:

الملخص

الأستاذ الدكتور محمد ناصيري أستاذ التعليم العالي بجامعة القرويين، حاصل على الدكتوراه، أستاذ الحديث وعلومه بمؤسسة دار الحديث الحسنية، وعضو لجنة البحث العلمي وإعداد البرامج والمناهج الدراسية بها، له عدة أعمال علمية منشورة من كتب ومقالات محكمة؛ وعضو اللجنة العلمية المكلفة بمنصة محمد السادس للحديث الشريف، وعضو اللجنة العلمية المكلفة بإلقاء الدروس الحديثية بقناة محمد السادس للقرآن الكريم وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم. الأستاذ الدكتور محمد ناصيري عضو بمراكز ومؤسسات البحث العلمي في الحديث والسيرة، وخبير في إطار معايير الجودة والتطوير، وحاصل على شهادة التكوين في البيداغوجيا الجامعية، وعضو لجان تحكيم الترقيات بالعديد من الجامعات الوطنية والدولية، وعضو محكم لعدد من المجلات والمراكز العلمية، وحاصل على إجازات في رواية الحديث، وأستاذ زائر بعدد من الجامعات الوطنية والدولية. يتناول هذا الحوار الأزمة المعاصرة في التعامل مع الإرث النبوي، داعياً إلى الانتقال من منهجية "الرواية" النصية المجردة إلى منهجية "الدراية" المقاصدية الوظيفية. يجادل الدكتور محمد ناصيري بأن التمييز الدقيق بين "الحديث" (كخبر) و"السنة" (كمنهج وسلوك) هو المدخل الرئيس لتحقيق المقاصد التشريعية للقرآن الكريم. واستناداً إلى نظرية الشاطبي، يركز الحوار على ضرورة تحقيق المناط، معتبراً أن عزل النصوص عن سياقاتها الفقهية النسقية يؤدي إلى قراءات تجزيئية مخلة. وتبرز في هذا الطرح مركزية نظرية "التصرفات النبوية "كأداة لفك الاشتباك بين ما هو تشريع عام ملزم، وما هو تدبير سياسي أو قضائي زمني. يخلص الحوار إلى حتمية التكامل المعرفي بين علوم الحديث والعلوم الاجتماعية لتشخيص الواقع المعاصر بدقة، لضمان أن يكون تنزيل السنة محققاً للمصلحة ومراد الشارع، لا مجرد استدعاء شكلي للنصوص.

تحاوره الدكتورة جميلة تلوت، رئيس تحرير مجلة الدراسات المقاصدية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ، مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ، مَقَاصِدُ السُّنَّةِ

جميلة تلوت

بداية، يطيب لي شكر فضيلتكم على قبولكم إجراء هذا الحوار لفائدة المجلة، وأعرف عنايتكم الشديدة بالسنة المشرفة رواية ودراية، حيث وقفت على ذلك شخصيا نظرا لتشرفي بالدراسة عليكم طيلة مساري التعلُّمي في التعليم العالي بسلك الماجستير، كما أتابع جيدا جهود فضيلتكم في خدمة السنة المشرفة، والارتقاء بالدرس الحديثي في الأكاديميا العربية.

محمد ناصيري

شكرا جزيلا لك الأستاذة القديرة الدكتور جميلة على هذه الضيافة الكريمة، وأقدر هذه العناية منكم من خلال مجلتكم المفيدة بالسنة وعلومها وأهلها، وأذكر جديتك وحرصك على اكتساب المعرفة وذوقك العلمي الرفيع.

جميلة تلوت

قبل المضي قدما في الأسئلة المباشرة أحسب أنه من الضروري البدء بوقفة نقدية لما كتب في مجال السنة والحديث، فما تقييمكم للجهود المبذولة في العناية بالحديث الشريف؟

محمد ناصيري

يحيل هذا السؤال على الجهود المعاصرة في خدمة الحديث الشريف، ويتضمن أيضا الإشارة إلى التمييز بين مفهوم الحديث ومفهوم السنة، وهو تمييز قديم، وإن أصبح البعض يستنكره اليوم سدا للذريعة، ذلك أن لفظة "الحديث" إذا اقترنت بذكر لفظة "السنة" في السياق فإنما هي تعبير عن الخبر الذي ينقل السنة، ولذلك عقد الأصوليون مبحثا بعد الحديث عن الأصل الثاني من أصول التشريع، يسمى مبحث الأخبار يناقشون فيه شروط قبولها وثبوتها. وهذا المبحث هو الذي تطور مع المحدثين تطورا عظيما؛ فقد أبدعوا فنونا من الدراسات، ونوعوا التصنيف فيها بما يحقق الاستجابة لكل التحديات التي واجهت السنة في نقلها، أو يمكن أن تواجهه. وكان هذا التطور تابعا للأسئلة المنهجية والمعرفية التي يفرضها العصر والسقف المعرفية للباحثين فيه. ولذلك فإن أي تقييم للجهود المبذولة في العناية بالحديث النبوي، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسئلة العلمية التي يفرضها الواقع العلمي. والأسئلة التي تثار اليوم بشأن الحديث النبوي تتعلق في مجملها بمسألة المصداقية في المحتوى، ومدى الاطمئنان للوسيلة التي بها وقع النقل، وتمثل المضامين في الواقع المعيش. فبينما كانت هذه الأمور تناقش ضمن مدراس علمية؛ المعتزلة والأشاعرة، والمحدثين، والفقهاء بمدارسهم، وضمن أطر مرجعية واضحة كمسألة اشتراط القطع بثبوت الدليل أو الاكتفاء بالظن الراجح، ومدى تأثير اختلاف الرواة أو اختلاف الأحاديث على مصداقية النقل، والثقة بالنقلة. ووفق قواعد منهجية معلنة يتم البرهنة عليها قبل توظيفها، وفي ظل واقع صنعه مضامين الحديث، سنجد اليوم مدارس أخرى وفق مرجعية مختلفة لا تقوم على مسلمة مرجعية الوحي في الجملة، ونجد أيضا أفرادا نسبت إليهم قواعد ونتائج، وبعضهم يستنسخ من بعض، وبعضهم يلغي بعضا، ويغلب التنظير دون واقع يذكر. ومن هنا وبناء على تحليل الدراسات المنشورة خلال قرابة قرنين يمكن أن نقيم العناية بالحديث النبوي، بأنها تتمثل في ثلاث اتجاهات؛

الاتجاه الأول: العناية بإبراز التراث الحديثي المخطوط، تحقيقا للمتون، وتعريفا بالأعلام وجهودهم ومدارسهم، وتوثيقا كالتخريج، ومناهج النقد وقواعده. والاتجاه الثاني: العناية بالحديث النبوي تأريخا، وقضايا منهجية. الاتجاه الثالث: العناية باستثمار الحديث النبوي في المجالات المعرفية المختلفة، التربوي، والثقافي، واجتماعي والاقتصادي والسياسي، والاجتهاد الفقهي، وتحليل المضامين، ونقدها. أما فئة الباحثين فيمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات، فئتان تسلم بمرجعية النبي صلى الله عليه وسلم في فهم الشريعة كما أوحاها الله تعالى إليه، وفئة تتعامل مع الحديث باعتباره نصا أدبيا ووثائق لا تضفي عليه أية حرمة خاصة، بل تخضعه لمطلق المناهج النقدية. الفئة الأولى: المتمسكة بالحفاظ على الخبر الحديثي وتلقيه كما تم نقله وتبعا لنتائج النقد التي وصلتنا، فهذه قدمت بحوثا ودراسات، نظرية وتطبيقية واصفة ومحللة لواقع الحديث عبر تاريخ نقله

وتداوله، وعملت على إعادة التأصيل للقضايا. الفئة الثانية: اشتغلت على وضع نظريات لمفهوم الحديث، وتقويم للتراث الحديثي تقويما إجماليا على الطريقة الأصولية الكلامية، وناقشت مآلات نتاج بحوث المحدثين، مع البقاء على مسلمة أن الحديث هو الخبر الذي ينقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وما يضاف إليهن وأنه مصدر للسنة النبوية. أما الفة الثالثة: فقد انطلقت من نفي وجود أصل الحديث وانصبت جهودها على مناقشة تأريخية وفق فرضيات تأسست انطلاقا من تجربة بحثية للنص الديني في المجتمع الغربي، وسلكت في ذلك نظريات متنوعة كأن الحديث النبوي وثائق أو نصوص عثر عليها في مكان خفي، وأهلها انقرضوا في التاريخ، فلم يعد بها أي اتصال مع الجماعات البشرية الموجودة على وجه الأرض هنا، أو كأنها آثار شعوب غابرة، وليس مادة معرفية يستمر الاتصال بها منذ عصر النبوة إلى يومنا هذا لم تنقطع ولا لحظة واحدة.

كما أنه يمكن رصد العناية بالحديث باعتبار الجامعات في العالم، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مدارس كبرى: الجامعات المشرقية في مصر والخليج والشام، والجامعات التركية وتلحق بالباحثين الهنود وما جاورهم، والجامعات المغربية، وهذا تقسيم أغلبي تقريبي وإلا فإن الجامعة التونسية أقرب إلى الجامعة التركية، والجزائرية أقرب إلى الجامعة الخليجية. ففي الجامعات المشرقية غلبت قضايا النقد، بإبراز الجهود وتحليل القواعد ومناقشتها، ومناقشة مناهج النقد، وذلك من خلال بحوث الماجستير والدكتوراه وغيرها من البحوث والدراسات. وغلب على الجامعة التركية التأريخ للحديث النبوي فأبدعت مناهج نماذج للبحث التاريخي للحديث جدير بالاهتمام، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الدراسات الحديثية في تركيا تأسست في فيما بعد نشأة الدولة التركية ما بعد الخلافة في اتصال بنظريات البحث الغربية على يد مستشرقين، فأثروا لدى الطلبة ملكة البحث من خلال استعمال مداخل متنوعة كالمدخل الاجتماعي والتاريخي وغيره، ومع وجود اتجاهين اتجاه متمسك بالدرس الحديثي الأصيل، وآخر منفتح على تجربة الغرب في دراسته للكتاب المقدس، فإنه كان عامل تطوير ولذلك انتجوا بحوثا تأريخية مهمة من خلال توظيف قواعد أصيلة كالتأريخ للحديث انطلاقا من سبب إيراده من قبل الصحابي وغيره. ويقال نفس الشيء عن المدرسة الهندية التي اتصل طلبتها بالجامعات الغربية البريطانية والألمانية والأمريكية، فاتجهت إلى نقد نظريات البحث في الحديث النبوي التي أبدعتها المدرسة الغربية ومن تبعها من طلبة الجامعات الإسلامية. وقد كانت لهذا النقد ثمرات بموجبها تم تقويم مناهج الاستشراق في نقد نصوص الوحي والتراث الإسلامي عموما والحديث خصوصا، وظهرت بحوث ودراسات شكلت نسقا ومنهجا صار الباحثون يقتفونه.

أما الجامعة المغربية فمن أوائل البحوث التي ظهرت فيها عنايتهم بالحديث النبوي، نجد تحقيق التراث

المخطوط بدءا بكتب الرواية الحديثية، وكتب الرجال، وتاريخ الحديث النبوي بهذا الربوع وكذا أعلامه، ثم ظهرت بحوث تناولت مناهج الجرح والتعديل، وتاريخ فقه الحدث، وتمثل مؤسسة دار الحديث الحسنية المحضن الأول للدرس الحديثي، رواية وتأريخا، وأعلاما، وتحقيقا، ثم بعد تأسيس شعب الدراسات الإسلامية زاد الإقبال على التحقيق، والمناهج العامة للمحدثين تدريسا، وبحثا. إلا أن التأريخ لم يكن على شاكلة المدرسة التركية والهندية، ولكنه اتخذ منهج الرصد للخصائص، والأعلام وفنون التأليف، وتطورها استجابة للتحديات.

جميلة تلوت

شكرا لكم على هذه اللمحة العامة للدرس الحديثي بحثا وتدريسا، ويبقى السؤال عن فهم السنة مثار جدل، فما هي أسس فهم السنة النبوية من وجهة نظركم؟

محمد ناصيري

السنة لفظة تدل على الدليل الثاني، من أدلة الإسلام الكلية، والمصدر الثاني للشريعة والمعرفة الإسلامية، فعندما تطلق في المعرفة الإسلامية فإنها تحيل على ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، لكن إطلاق لفظة "السنة" على المصدر الثاني ليس توقيفيا؛ أي لم يؤسس على أصل القرآن بحيث نجد آية تقول اجعلوا لفظ السنة على ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ومن هنا ننبه إلى خطأ من ذهب في نقد المدونات الأصولية إلى تتبع لفظة سنة في القرآن والحديث النبوي والإطلاق العربي وإطلاق الصدر الأول للمسلمين كما فعل شاخت ومن جاء بعده. فإن العلماء استعاروا هذه اللفظة لأنها الأدل على المراد سيما وجود دعائم لهذا الاختيار من الحديث النبوي. ولذلك استعمالنا لفظ "السنة" هو اصطلاح أصولي خضع لشروط الألفاظ الاصطلاحية في كل علم من العلوم. فماهي السنة إذن؟ وكيف تشكلت؟ هذا السؤالان مهمان هنا، والجواب عنهما يساعد على توضيح أسس الفهم المعتبر، ولا أقول الصحيح، لأن المعتبر قد يكون صحيحا عند قوم وضعيفا عند آخرين، والحكم بكونه معتبرا، إنما يرجع لتوفر شروط محددة يتم بيانها عند كل مدرسة. والمقصود بالسنة هو كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قولا أو فعلا أو إقرارا، لكن الشاطبي رحمه الله أوضح أن ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم منه ما هو عمل بالخطاب القرآني، ومنه ما هو فهم والفهم النبوي للمعنى والكيفية علم حق، ولم يقم على النظر الذي يستعمله المجتهدون، إذن فالسنة بهذا المعنى هي أحكام الشريعة التي أوحى الله بها لنبيه صلى الله عليه وسلم. وهكذا تلقى الصحابة دين الإسلام، فقد تلقوه سنة بهذا المعنى، وقد كان يوجه القرآن إلى هذا المعنى في عديد من الآيات، أي

القرآن أمر بأن يؤخذ الدين من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وبنى ذلك على مفهوم الطاعة الشرعية في قوله تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول" وقوله تعالى: "من يطع الرسول فقد أطاع الله". ومن هنا نتناول نشأة السنة، فبعدما كان الإنسان العربي يأنف من أن يخضع لرأي الرجال، بقي الخطاب القرآني مدة طويلة وحده يوجه ويقرر أحكام الإيمان وبناء التصورات للكون والمنشأ والمآل، إلى أن تهيأ المخاطبون لفهم أن أمانة النبي صلى الله عليه وسلم وعصمته تجعله لا يزيد في الوحي شيئا، وحينها سيتقرر أن العمل بأحكام الدين وفروعه لابد فيه من نموذج في الفهم والكيفية، فجاء الخطاب بربط طاعة النبي بطاعة الله، ليفهم المخاطب أنه عندما يطيع الرسول فهو يحقق فقط طاعة الله، هكذا نقل القرطبي عن الإمام الشافعي رحمه الله. فنشأ الفهم مقترنا بمنهج الفهم والعمل والكيفية في التنزيل. فهذا شق مما أطلق عليه السنة، والشق الثاني، أن الصحابة ما كانوا جامدين ينتظرون الأوامر، أو يستأذنون في كل شيء، بل كانوا يتصرفون على سجيتهم، وهذا ما سيعطي للشريعة وهي تنشأ قوة ورسوخا وواقعية، وإلى جانب هذه الخاصية لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليسكت عن سلوك لا يتوافق مع الشريعة التي جاء بها، وبهذا سينشأ واقع سيعبر عنه بالسنة. وتصرف الصحابة كان بعضه فهما للخطاب القرآني، وبعضه تأسيا بصاحب الشريعة أو استجابة لخطابه، فيصبح بهذا كل خطاب نبوي أو فعل في الواقع جزءا من السنة، لأن معيارية النبوة في الواقع هي الأصل عندهم. إذن نحن نتحدث عن هذا المجموع عندما نطلق السنة النبوية. وبهذا فإن الذي نجعله نقلا للسنة وواقعا لها هو ما عبر عنه في الاصطلاح الأصولي "الفقه" وقد جعله الجويني مما يستمد منه الأصول إلى جانب اللغة وعلم الكلام، وهذا يعني أن الفقه سابق عن منهج الفهم الذي تقرر في أصول الفقه. وبهذا فإن الأسس التي يجب اعتبارها في فهم السنة يكون أولها فهم نشأتها، ومظانها العملية، وليس النظرية، لأن النشأة إلى زمن التدوين تمثل عمل مدارس الصحابة، وبعد التدوين انتقلت إلى مدارس الفقه التي تحررت وصارت قواعد، والفقه هنا أعم من كونه الأحكام الشرعية العملية فيدخل فيه المدارس الكلامية، والتربوية وغيرها، وميزة العمل المدرسي أنه اجتهاد وفهم جماعي منظم، وأصوله محررة والنقد فيه متواصل ومستمر. والأساس الثاني ما ذكره الشاطبي من أن اقتضاء الأدلة اقتضاء أصلي واقتضاء تبعي، والتبعي توجهه ما يسمى الأحكام الوضعية الأسباب والشروط والموانع، فلابد من خبرة تمكن من التمييز بين ما يعمل فيه بالاقتضاء الأصلي وما يكون فيه الاقتضاء التبعي. والأساس الثالث: التفاعل مع الواقع، ونبذ الشذوذ في الفهم، لأن السنة كما تعرفنا عليها في النشأة كانت تدينا عاما، وثقافة عامة، ولم يكن للعمل الفردي أو الفهم الفردي أو التصور الفردي مكان، ولذلك فإن ضعف الإنتاج المعرفي في السنة اليوم، وما ترتب عليه من آثار سلبية راجع إلى كونه غير محمي بأصول ومرجعيات.

جميلة تلوت

في هذا الإطار، ما المنهج المقترح للفهم السليم للسنة المشرفة؟

محمد ناصيري

للحديث عن منهج فهم السنة لابد من تقييده بالمعتبر، وقد حددت فيما مضى أن السنة لا تظهر إلا في الفقه والمعارف التي أنتجت بمرجعيتها في إطار منظم. أما ما عدا ذلك فهي الأحاديث ولعله هو المقصود بالسؤال، فلابد من مقدمة ضرورية إذن، وهي أن السنة كانت هي الملهمة للصحابة والعلماء في تأسيس النظر المقاصدي، وقد ألفت كتب كثيرة تربط بين السنة والتفسير المقاصدي للأحاديث والآيات، وكذا تقرير القواعد المقاصدية في فهم النص، وينظر الأمثلة التي ساقها الشاطبي رحمه الله وما في الموطأ. أما الأحاديث فقد رويت على منهجين في نشأة الرواية، المنهج الأول أنها رويت كأحكام أي تلقاها من سمعها في المرة الأولى أحكاما، ولذلك عبر الإمام مالك في بعضها أنها السنة، ورويت كأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهي تتوقف على استخراج جهة السنة منها. ومن هنا سنجد منهجين في فهم الأحاديث: المنهج الأول منهج الإمام الشافعي الذي قرر أنه إذا ثبت الحديث فهو أصل بنفسه مستغن عن غيره، فلا حاجة لعرضه على عمل الصحابة. وتستعمل في الاستنباط قواعد اللغة كأساس، ومنهج فقهاء الأمصار الذين يرون أن السنة نقلت عملا فيعتمدونه أصلا وتعرض عليه الأحاديث في فهمها، وتستعمل فيه المآلات، ويعتبر فيه الواقع، والقواعد، وقد تقدم معنى العمل ولو بإيجاز في نشأة السنة. ومن جهة أخرى الأحاديث في مضامينها تتنوع موضوعاتها، ولكل موضوع واقع بخصائصه، فلابد من تنوع المناهج بتنوع الموضوعات، فهناك أحاديث الأحكام، وهي نوع قد بذل فيه جهد كبير في استقصاء معانيها الجزية من خلال الشروح، ويبقى الدرس الموضوعي أو الفقه الموضوعي الذي يتوقف على خطوات منهجية من بينها الاستعانة بالعلوم المستحدثة وتقنياتها خاصة. لكن هذه الأحاديث تتميز بتحرير قضاياها المنهجية وبنائها في قواعد عامة وضوابط. وهناك أحاديث الأخبار، وهي التي تتعرض اليوم لشتى أنواع النقد والطعن، وقد تنبه لها العلماء قديما وعلموا على أنها تتوقف على منهج دقيق وقراءة قائمة على استحضار النص القرآني خصوصا ما يتصل بالغيب المطلق والنسبي، ولذلك رأى بعضهم عدم إشاعتها، كالإمام مالك لم يعن في موطئه إلا بأحاديث الأحكام، إلا أن تطور المناهج فيها لا يزال ضعيفا، فالباحثون بين جماعة متمسكة بظواهرها، وجماعة طاعنة بناء على تأويلها الخاص. ولذلك أرى أن الفقه لابد أن يبعد من الأفهام الشاذة للأحاديث، ولابد من اتباع منهج المدارس الأصيلة وقواعدها، المتمثلة في المذاهب. وكذا الآداب لابد من بحث مقاصد أحاديثها، واعتبار الواقع ومناهج

مدارسها أيضا، أما المعارف المستحدثة اليوم والتي يرجى أن تسهم السنة فيها بمرجعيتها، فلابد من تطوير مناهج تفسير الأحاديث فيها وبناء مرجعية وأنساق، كأحاديث المال المتصلة بعلم الاقتصاد، والأحاديث المتصلة بأحوال الاجتماع والنفس والسياسة، واعتبار السيرة جزءا منها. ولم أر إلى الآن إلا جهودا فردية لا ترقى إلى بناء أنساق. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن الثابت من الحديث وليس الموضوع ولا المردود. ولعل عزل الأحاديث عن إطارها ومناقشتها كنصوص أدبية جزئية دون اعتماد الفنون التي تنتمي إليها والرجوع إلى خصائصها وقواعدها هو ما جعل الطاعنين يستكثرون.

جميلة تلوت

ما قولكم لمن يقول بالاكتفاء بالقرآن الكريم في تشريع الأحكام؟ وما هي مقترحاتكم للجمع بين القرآن والسنة في الفهم والتنزيل؟

محمد ناصيري

سبق القول على أن السنة هي شريعة القرآن، كما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم، فلذلك ادعاء الاكتفاء بالقرآن هروبا من جعل البشر واسطة بينهم وبين القرآن فيه تشغيب. ثم هل يصح لكل واحد أن ينظر في القرآن؟ بالطبع لا يستطيع أحد أن يقول بذلك. فأصبح إذن من ليس باستطاعته النظر محتاجا إلى من ينظر إليه، فعدنا إلى الواسطة الذي سيفسر القرآن ويبين أحكامه. وهذه دعوى قديمة لم تصمد فقد ردها الإمام الشافعي في كتابه جماع العلم، إلا أن تلك الطائفة التي أنكرت السنة ورأت الاكتفاء بالقرآن تميزت بالمنهجية، فقد قالت إن السنن لا تثبت بالقطع بل بالظن، وهذا مناف للاعتقاد، فرد كلامها بمنهجية ومنطق أيضا. أما اليوم فإنما يستندون في دعواهم على كون الفقهاء احتكروا التفسير، وأن هذا التفسير متناقض، وفيه أحكام لا يقبلها عقلهم، وأخرى لا تناسب العصر، وغير ذلك من الأشياء سيما ما يكون فيه الاستناد إلى السنة والأحاديث. ونقول: إن هذه الدعوى تسقط لكونها لا تقدم جوابا يقبله العقل المنهجي، لأن الأمر يتوقف على إنتاج أصول نظر واجتهاد تصبح فيه الأدلة دليلا واحدا، ولم نر إلى الآن هذا المنهج الذي سيعوض المنهجية الأصولية. ومن جهة أخرى فقد رأينا مقدار التناقض بين أصحاب هذه الدعوى حتى أصبح بعضهم يلعن بعضا، ولم نر منهم منجزا فقهيا شاملا لكل الأبواب يمكننا مناقشته بحيث يشكل نموذجا قابلا للتقويم. ولذلك فإن أصحاب هذه الدعوى يلحظ منهم المتتبع أن قصدهم صد الناس عن التدين، أو إبعاد الدين عن الحياة، لأنه لا يوجد علم بلا مدارس، ولا يوجد مدارس بلا أعلام، وهذا ينطبق على العلوم العقلية والإنسانية أيضا. أما بخصوص الجمع بين القرآن والسنة فأعتقد جازما أن منظومة المذاهب الفقهية،

لمن يفهمها ويتقن قراءتها تقدم نموذجا عمليا، سيما إذا تأملت تفاسير أرباب المذاهب الفقهية، وشروحهم لكتب الحديث، فقد ربطوا بين مسائل المذهب والآيات والأحاديث، أو السنة، ولا يقول أحد إنهم أثبتوا الحكم ثم تطلبوا له الدليل، لأننا قلنا إن الفقه نشأ أولا على يد الرسول صلى الله عليه وسلم، وتم تناقله، واستنتجت القواعد للتمكن من ضبط النظر والاجتهاد وإنتاج الفروع، وقد قلت سابقا إننا نتحدث عن الفهم المعتبر، وهو الفهم الذي يخضع لشروط النظر، وهي شروط مقررة، ومبرهنة. وبذلك ننفي كل ادعاء من أن هناك فصلا بين القرآن والسنة. نعم لا ننفي أن بعض المذاهب التي لم يكتب لها الاستمرار قد غلبت ظواهر الأحاديث وألغت بعض الأصول كالظهرية مثلا، ولكن مع ذلك فإنها قوية في الجمع بين القرآن والحديث وفق نظام تفسيري، أعلن عنه ابن حزم رحمه الله. لكن لا نغفل وجود دراسات وأبحاث فردية معاصرة طغى عليها اعتماد الأحاديث -وليس السنة- لكنها لا تمثل المرجعية مهما وجدت من أنصار واتباع، لأنها لم تقم على أسس مرجعية معتبرة، وتختفي باختفاء أصحابها وكونهم مرجعا، ثم تتابع التأويلات وتتناقض. بينما الأنساق المذهبية تبقي على الآراء الخاصة وتناقشها، وتضع شروط ما يكون به العمل. ولذلك يمكن أن نقرر أن الجمع بين القرآن والسنة في الفهم، يجب أن يكون أولا في الثبوت، ثم يكون في التفسير وفق قواعد اللغة العربية وأساليب القرآن خاصة، وقواعد الخطاب النبوي، وهي قواعد معلومة عند المجتهدين والمفسرين، لكنها في حاجة إلى استقراء وتحرير لتكون ميسورة ويتم التدرب عليها، وهي مهمة الدراسات المنهجية والدرس المنهجي. لقد كانت التلمذة المباشرة قديما تسمح بتلقي هذه المناهج بسهولة ويسر. أما التنزيل فقد بين الإمام الشاطبي قواعد كثيرة ونفيسة لو يتم التدرب عليها وتدريسها لحلت إشكالات كثيرة، وقد أطلق عليها عبارة مهمة وهي تحقيق المناط، وقد ذكرت قبل قليل الاقتضاء الأصلي والاقتضاء التبعي. إن الذي أفسد الذوق العلمي المنهجي هو العمل الفردي الخالي من أي نقد أو تحرير مستمر، وإشاعته بناء على تلميع شخصية ما، وهو مخالف للتقليد العلمي المؤسسي.

جميلة تلوت

صدقتم، هذه دعوى قديمة، وإن استجدت في بعض تفاصيلها، ونثمن إحالتكم على الدرس الأصولي لما قدمه من مناهج أصيلة في فهم السنة وتوضيح حدود علاقتها البيانية بالقرآن الكريم، والآن ننتقل إلى بعض الإشكالات المعاصرة، ولقد أشرتم بالفعل إلى بعضها، ونريد منكم ولو بإيجاز، تجلية أهم الإشكالات المرتبطة بالبحث في السنة النبوية اليوم رواية ودراية؟

محمد ناصيري

البحث في السنة اليوم، يعاني من فصله عن الأنساق التي يمكن أن ترقي نتائجهن وتعالج مشاكل تحقيق المناط في عالمنا. لقد أدرك علماء الإسلام أن السنة لا يستقيم النظر فيها إلا في إطار مدارس علمية. وما أحرانا اليوم أن نعيد السنة إلى محاضنها ثم نطور وفق حاجاتنا، في المناهج والأسئلة لنحصل على نتائج عصرنا.

جميلة تلوت

ما رأيكم في مقامات التصرفات النبوية الشريفة؟

محمد ناصيري

مثلت قاعدة التصرفات النبوية فتحا كبيرا بتحريرها، وهي بالمناسبة نتيجة للبحث الفقهي المذهبي، ولولاه ما تمكنا من الوصول إليها. ولذلك فهي قاعدة نافعة في تفسير الأحاديث، ونافعة في تنزيلها. ويمكن إعادة تصنيف الأحاديث على وفقها وهو ما حاولت مؤسسة دار الحديث أن تقوم به، لكن النتيجة لم تكن مرضية نسأل الله ان ييسر استدراك نقصها.

جميلة تلوت

ما تقييمكم للتراكم العلمي في استخراج مقاصد السنة؟

محمد ناصيري

مقاصد السنة مبحث مهم جدا، لكن إذا عرفنا السنة على نحو ما مضى وهي إنها هي الشريعة، وليس فقط الأحاديث منها. لأن مقاصد السنة بهذا المعنى، كأنه عمل مركب بين تعليل الأحكام الشرعية، واستخلاص القواعد الناظمة لها، ولذلك فإن استخراج مقاصد السنة سيمكننا من كشف الأسلوب النبوي في الخطاب على غرار الأسلوب القرآني الذي قام به العلامة عظيمة رحمه الله. وقد قمت ببعض القواعد ووجدتها نافعة ومهمة وتزيل كثيرا من الاستشكالات التي تثار حول الخطاب النبوي، أو السنة النبوية، أو الأحاديث المروية الصحيح منها طبعا. ولذلك لو ينبري من يضع مخططا ومنهجا لتتبع مقاصد السنة النبوية في إطار الأحاديث، سيكون عملا مرجعيا، وأقترح أن يكون ذلك في موضوعات وليس انطلاقا من أحاديث جزئية.

جميلة تلوت

كيف يمكن الاستفادة من السنة النبوية الشريفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟

محمد ناصيري

سألت مرة أحد الزملاء الباحثين في العلوم الاجتماعية، وقلت له كيف يمكن أن ننسق عملا مشتركا، فقال لي أنتم تنظرون إلى السنة كأحكام معيارية للظواهر، ونحن نرصد الظاهرة الاجتماعية كما هي، ونضع لها الوسائل التي تحقق ذلك ونسلك التفسير المرجعي وهكذا.. إذن إذا فهمنا حقيقة السنة، وفهمنا طبيعة البحث في العلوم الإنسانية، يمكننا أن نكتشف أوجه التكامل. وبعد النظر والتتبع وقراءة الأبحاث المنجزة في موضوع السنة والظواهر الاجتماعية تبين أن هناك فرصا هائلة في الموضوع، سواء انثروبولوجيا أو في معالجة الظواهر الاجتماعية القائمة أو التدخل فيها. فالسنة مليئة ببيان الآداب والتوجيه إلى النظام والحياة المستقيمة الفردية والجماعية والنفسية، أقصد السلوك المعياري، لكن تنزيلها يتوقف على بحوث نفسية واجتماعية لمعرفة الاتجاهات وأسبابها وغير ذلك، لكي يكون التنزيل لا يتسبب في ردة فعل، أو خارج السياق وغير ذلك

جميلة تلوت

ختاما، ما هي آفاق البحث في السنة؟ وما هي نصائحكم العلمية والمنهجية للباحثين في مجال السنة المشرفة؟

محمد ناصيري

السنة اليوم مجال خصب للبحث من جهة إعادة عرض قواعد النقد وبحث مقارنتها بالمناهج ذات الصلة، ومن جهة إعادة تصنيفها وتقريبها بما يجعلها في صلب المجتمع تلبي حاجة الناس. ومن جهة مقارنة الأحكام التي ثبتت بها ودراستها دراسة اجتماعية ونفسية واقتصادية وغير ذلك، لتقرير مضمونها بأسلوب عصري وتأكيد مصداقيتها الواقعية. وأيضا هناك تحد كبير يتعلق بالتأريخ لها ولابد من وجود طائفة تحقق هذا الأمر. هناك أيضا الحاجة إلى استثمار العلوم التي أنتجت حولها. أما بالنسبة للباحثين في مجال السنة فلابد من الاطلاع الواسع على فنونها، وروايتها، والتعرف على مناهجها، والخلفية المعرفية للتصنيف فيها، ومصطلحاتها، ولا ضير من معرفة اتجاهات البحث المعاصرة الغربية خصوصا، لتصور التحديات التي يلقيها الاستشراق. واليوم هناك بعض الاتجاهات التي تريد إدخال الإحصاء وتوظيف التطبيقات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وما أحوجنا إلى دراسات نقدية وإحصائية لكل هذه النظريات، والتحلي بروح النقد غير المنبهر، ولا المزري بالآخر، بل التمسك بالراجح إلى أن يستقر ما يخالفه، لا أن يصبح الإنسان ريشة في مهب الريح يميل حيث مال بعض الباحثين. إن الباحث الحقيقي هو الذي له ثوابت يرتكز عليها، ثم يخوض وفق منهجية دقيقة

وفي الختام أشكر الأستاذة الدكتورة جميلة تلوت النبيلة والباحثة المقتدرة على هذه الدعوة الكريمة، وأسأل الله تعالى لكم التوفيق وأن تكونوا منارة علم وهدى لكل الباحثين.